

الحراك الشعبي في الجزائر وموقف النخبة المثقفة

The Popular Movement in Algeria and the Position of the Intellectual Elite



د/ مريم زان

جامعة لونيسي علي، البلدية (الجزائر)

m.zane@univ-blida2.dz

تاريخ النشر: 2021/12/24

تاريخ القبول: 2021/11/10

تاريخ الارسال: 2021/09/03

ملخص: تهدف هذه الدراسة الى تحديد موقف النخبة الجزائرية المثقفة من الحراك الشعبي المنبثق بتاريخ 22 فبراير 2019 من خلال تحليل اتجاهات المثقفين نحوه ومدى حضورهم فيه، وتحديد طبيعة الدور الذي أدته هذه النخبة في الحراك والعوامل المؤثرة على ذلك، ولقد خلصت الدراسة الى أنّ الحراك الجزائري قام بفعل شعبي ودون قيادة نخوية، وأنّ تخلف النخبة المثقفة عن صنعه وقيادته يرجع الى عوامل عدة، منها ما يتعلق بطبيعة السلطة وعلاقتها بالمثقف، ومنها ما هو متعلق بهذه النخبة التي تصدعت وابتعدت عن ساحة السياسة والمجتمع، ما أفقدها دورها الطلائعي في الحراك.

الكلمات المفتاحية: الحراك الشعبي؛ موقف؛ النخبة المثقفة؛ المثقفون؛ الجزائر.

Abstract:

This study aims to determine the position of the Algerian intellectual elite towards the popular movement that emerged on 22 February 2019 by analyzing the participation of the intellectuals and determining the nature of the intellectual elite in the movement, and the factors affecting it. The study concluded that the movement has emerged by a popular act, without an elitist leadership, and that The failure of the intellectual elite to create and lead the movement is due to several factors, including the nature of the political power and its relation with the intellectual, and also the factors related to this elite that have been divided and moved away from the politics and society, Which led to the loss of its leading role in the movement.

key words: Popular movement; position; intellectual elite; intellectuals; Algeria.

- مقدمة:

الحراك فعل شعبي ينشد التغيير، والتغيير هو عملية التحول التي يخوضها المجتمع للانتقال إلى أوضاع أفضل وتصاحبه تحولات اجتماعية وسياسية كبرى، و في مثل هذه الأحداث تبرز التساؤلات والنقاشات حول دور النُخب، في مقدمتها النخبة المثقفة كونها تمثل النتاج الفكري والعلمي للمجتمع ويُنتظر منها أن تكون في قلب التغيير الاجتماعي والسياسي، لأنّ المسار الصحيح لهذه التحولات يعتمد على الكوادر المتعلمة والمثقفة التي تحوز من المؤهلات ما يمكنها من التعبير عن مطالب وتطلعات أفراد المجتمع، خاصة في الفترات الحرجة التي تمر بها المجتمعات حيث تبرز مسؤولية هذه النخبة في البحث عن مخارج وحلول للأوضاع المتأزمة .

وهو الرهان الذي شهدته النخبة المثقفة في الجزائر مع انبثاق الحراك الشعبي مطلع سنة 2019، والذي أعاد مسألة أدوار المثقفين الى الواجهة، بدءا من التساؤل عن موقف هذه النخبة من الحراك ودورها في تحقيق التغيير الذي يتطلع اليه الجزائريون من خلاله.

وبناء على ذلك سنتناول الحراك الشعبي الجزائري بالدراسة باعتباره حدثا هاما في تاريخ الجزائر ، وهو ما يقودنا بالضرورة إلى البحث في دور النخبة المثقفة، وأي محاولة لدراسة النخب المثقفة تفرض على الباحث تشخيص مواقف المثقفين تجاه الأحداث السارية في الساحة الاجتماعية والثقافية والسياسية، وهنا تكمن أهمية هذه الدراسة التي نهدف من خلالها الى:

- تحديد عوامل انبثاق الحراك الشعبي في الجزائر وخصائصه،
 - التعرف على دور النخبة المثقفة في الحراك الشعبي واتجاهات المثقفين الجزائريين تجاهه والعوامل المؤثرة عليها،
 - الإشارة الى الأدوار المنتظرة من النخبة الجزائرية المثقفة في مرحلة ما بعد الحراك .
- و ستمت دراستنا لهذا الموضوع انطلاقا من الإشكالية التالية:
- ما موقف النخبة الجزائرية المثقفة من الحراك الشعبي؟ وهل أدّت الدور المنتظر منها تجاهه واتجاه المجتمع الجزائري؟

وتتفرّع عن هذه الإشكالية التساؤلات التالية:

- ما هي العوامل التي أدت إلى انبثاق الحراك الشعبي في الجزائر؟ وما هي خصائصه؟
 - هل ساهمت النخبة الجزائرية المثقفة في صنع الحراك الشعبي؟ وما مدى حضورها فيه؟
 - هل يمكن للنخبة الجزائرية المثقفة أن تكون فاعلا في أحداث التغيير الذي تطلع إليه الجزائريون من خلال حراكهم؟ وماهي الأدوار التي ينبغي أن تقوم بها من أجل ذلك؟
- ومن أجل الاجابة عن الاشكالية وما يتفرع عنها من تساؤلات، فأننا نقترح الفرضيات التالية:

أ- انبثق حراك 22 فبراير 2019 نتيجة عوامل عدّة مباشرة وغير مباشرة، واستقطب مختلف فئات المجتمع الجزائري بما فيها فئة المثقفين، حيث أنّ الأغلبية منهم أيدته ورفعت مطالبه، مع وجود أقلية تتراوح مواقفهم بين الحياد والمعارضة.

ب- لقد قام الحراك الشعبي الجزائري بهبة شعبية دون أية قيادة أو تأطير نخبوي، ولم يكن لأي من النخب بما فيها النخبة المثقفة دور مباشر في انبثاقه.

ج- يتوقف تحقيق النخبة الجزائرية المثقفة لدورها في التغيير على التزامها تجاه قضايا المجتمع، وكذا على مدى إشراكها في تسيير ورسم معالم مرحلة ما بعد الحراك.

وسنعمد في دراستنا هذه على المنهج الوصفي التحليلي للبحث في طبيعة الدور الذي أدته النخبة الجزائرية في الحراك وتحليل الاتجاهات والمواقف المتباينة للمثقفين من الحراك واستنباط العوامل المؤثرة عليها، كما سنعمد في تحليلنا على اقتراب النخبة وفقا لما يقتضيه الموضوع المدروس.

ولقد جاءت الدراسة ضمن محورين أساسيين، المحور الأول الذي نتطرق فيه الى مفهوم الحراك ومحدداته قصد تمييزه عن بعض المصطلحات المشابهة، ومن ثم الإشارة الى أسباب انبثاق الحراك الشعبي الجزائري والخصائص التي تميزه، أما المحور الثاني فسنتناول فيه اتجاهات المثقفين الجزائريين نحو الحراك الشعبي ومواقفهم منه وطبيعة الدور الذي أدته النخبة المثقفة في هذا الحراك، كما سنشير الى الأدوار المنتظرة منها في مرحلة ما بعد الحراك لتحقيق التغيير المنشود.

1. الحراك الشعبي في الجزائر: عوامل انبثاقه وخصائصه

يرجع قيام حراك 22 فبراير 2019 إلى مجموعة من العوامل والمعطيات التي جعلت الشعب يخرج في مظاهرات ضخمة، وهو ما سنتناوله في هذا الجزء من الدراسة، إضافة إلى الإشارة إلى خصوصيات هذا الحراك، وقبل التطرق ذلك لا بد أولاً من تحديد مفهوم الحراك وضبطه وتمييزه عن بعض المصطلحات القريبة منه.

1.1 مفهوم الحراك ومحدداته:

الحَرَاك لغة من الحركة التي تعبر عن كل مظهر من مظاهر النشاط وهي نقيضُ السكون، أما اصطلاحاً فنجد أنّ مفهوم الحَرَاك يثير نوعاً من اللبس نظراً لوجود مصطلحات قريبة منه، كالاحتجاج والثورة والانتفاضات الشعبية والحركات الاحتجاجية، ولهذا يؤكد الباحثون على ضرورة الحذر من إطلاق مسمى "الحراك" على أيّ تحرك جماعي، والمصطلح الأكثر استخداماً كمرادف للحَرَاك هو الحركات الاحتجاجية، وذلك لتنوع وتعدد تجارب الاحتجاج الاجتماعي والسياسي في العديد من دول العالم، كما هو الحال في الوطن العربي، فهناك حركات احتجاجية تجتمع فيها الأبعاد الاجتماعية والسياسية.

وتُعرّف الحركات الاحتجاجية أنّها: "أشكال متنوعة من الاعتراض تستخدم أدوات يبتكرها المحتجون للتعبير عن الرفض أو لمقاومة الضغوط الواقعة عليهم، وقد تتخذ أشكالاً هادئة أو هبّات غير منظمة، فهي تمثل الجهود التي تبذلها مجموعة من المواطنين بهدف تغيير الأوضاع في المجتمع". (بكيس، قراءة سوسيولوجية في مسار الحركات الاحتجاجية بالمجتمعات العربية، 2013، صفحة 13)

إنّ هذا الاختلاف في ضبط مصطلح الحراك يحكمه تنوّع خصائص الحركات الاجتماعية وتأثير المنطلقات الفكرية للباحثين، وهو ما يحيلنا إلى منظورات كثيرة وبالتالي إلى تعاريف عدّة .

وأيا كانت التسمية فهي تعبر هنا عن ردة الفعل الحتمية والمشروعة للشعب والمعبرة عن رفض ممارسات السلطة وسياساتها الفاشلة التي تسفر عن اختلالات اقتصادية واجتماعية، وفي هذا الإطار يرى "بارتا تشاتري" (Partha Chatterjee) أنّه ثمة عامل قوي يؤدي إلى ظهور الحركات الاحتجاجية، وهو تهميش المجتمع سياسيا مع غياب دور الوسطاء السياسيين من المجتمع المدني في الحوار والاتصال بالسلطة، وبالتالي تظهر الحركات الاحتجاجية كفعل سياسي يهدف إلى إيصال المطالب السياسية لأفراد المجتمع إلى السلطة الحاكمة . (زيغم ، 2018 ، صفحة 34)

و لقد شهدت بعض الدول العربية في سياق الحراك الشعبي العربي أو ما سميّ " الربيع العربي " قيام حركات جماهيرية تحمل مطالب ذات طابع سياسي واجتماعي وتستخدم وسائل الضغط كالتجمهر المنتظم في الفضاءات العامة، علما أنّ هؤلاء الأفراد لا يعملون تحت هوية قانونية محددة، باستثناء استخدامهم لحقهم في التجمهر والتعبير عن الرأي، لكن دون وجود إطار رسمي لهذا العمل. (زيغم ، 2018 ، صفحة 35). إذن يمكن وصف الحراك بأنّه: "فعل شعبي يُعبّر عنه عن طريق الانتفاض والاحتجاج الجماهيري، وهو ينشأ بسبب تردّي الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ما يوفر وضعا مُهيئاً ودافعا للتحرك ضد السلطة الحاكمة، وهو يحدث بصورة مفاجئة عندما تصل الأوضاع إلى نقطة الغليان التي يصبح عندها من المستحيل تقبل الاستمرار في الظروف القائمة". (الكيالي وآخرون، 1979، صفحة 346) .

فالحراك هو تعبير صريح عن رفض الأوضاع السائدة في المجتمع، سواء من الناحية السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية من خلال النزول إلى الميادين العامة للتعبير عن رفض ممارسات السلطة ومطالبتها بإشراك الشعب في تحديد مصيره، فتكون الغاية اثنتان:

- السعي لبناء هيكل تسيير الشأن العام على المدى القريب بإرساء أشخاص ونظم جديدة للتأسيس لمرحلة جديدة،

- انتظار النتائج الإيجابية التي تترتب عن ذلك على مستوى الشأن الجماعي والفردى على المديين المتوسط والطويل.

ويتحدد الحراك بالعناصر الآتية :

أ- الارتباطية: كل حراك شعبي مرتبط سببياً ببيئته الاجتماعية، وهو ينشأ بوجود أوضاع سلبية معينة تدفع إلى المطالبة بالتغيير، وذلك لتكوّن شعور جماعي لدى أفراد المجتمع بوجود أزمة تتعلق بعدم القدرة على تحصيل الحقوق والمطالب المشروعة وزيادة الفوارق الاجتماعية واللامساواة في توزيع الثروة والتعرض لحالات الاقصاء الاجتماعي التي تعتبر من أهم مسببات "الضغط البنيوي"، ما يجعلهم ينزعون الى المطالبة بتغيير السلطة من حيث التوزيع والممارسة، سعياً لاسترجاع الحقوق الضائعة وتحصيل مكاسب متعددة . (حجال، 2013، صفحة 31).

- ب- نزعة التكتل: الجماعة هي المصدر الذي ينبثق منه الحراك، حيث يشعر المنضمون إليه بروح الانتماء والتكاتف نظرا لوجود قواسم ومطالب مشتركة بينهم .
- ج- التغيير كشرط مؤسس: إنّ الحراك ليس غاية في حد ذاته، وإنما هو وسيلة للتغيير ، وهو ينزع لتحقيق هذا التغيير مهما كانت طبيعته ومستواه: سلمي أو عنيف ، جزئي أو شمولي..
- د - نظرية التغيير بوصفه إطاراً فكرياً: يقوم كل حراك شعبي على بناء فكري، يبدأ- غالبا - بأفكار بسيطة وعفوية ويتحوّل إلى نظرية تتضمن رؤية لمسار العملية التغييرية وأهدافها، ووعياً والتزاماً معيارياً بها.
- هـ - التنظيم: وذلك بأن يعكس الحراك قدرًا من التنظيم الذي يمنحه وعياً وقوة واعترافاً أكبر في محيطه.
- ز- الاستمرارية: الفعل المستمر الواعي والمهيكل هو الذي يؤهل الممارسة الاحتجاجية إلى إعطائها مسمى الحراك .

2.1 عوامل انبثاق الحراك الشعبي في الجزائر:

- يمثل الحراك الشعبي الجزائري المنبثق بتاريخ 19 فبراير 2019 شكلا قويا من أشكال الاعتراض الذي عبرت عنه مختلف فئات الشعب الجزائري للمطالبة بحقوقها قصد تغيير الوضع القائم، والدفع به ليكون أفضل وأكثر استجابة لتطلعاتها وضمائنا لحقوقها، وهو يتوفر على كل محددات الحراك - التي ذكرت في العنصر السابق - كما يتضمن العناصر الأساسية التي تشكل أي حراك وهي :
- المعارض : الشعب بمختلف فئاته العمرية والمهنية والاجتماعية والإيديولوجية،
 - المعارض عليه: النظام الحاكم لمدة عشرين سنة (1999-2019)،
 - موضوع الاعتراض : وهو العامل الرئيسي والمباشر المؤدي إلى قيام الحراك الشعبي والمتمثل أساسا في ترشح الرئيس- آنذاك - " عبد العزيز بوتفليقة " لعهد رئاسية خامسة، وكذلك رفض كل أشكال الفساد المستشرية في البلاد .
 - فعل الاعتراض: الاحتجاج من خلال التجمهر في المظاهرات السلمية التي بدأت في العاصمة الجزائرية وانتقلت إلى المدن الأخرى .
- و قبل الحديث عن هذا الحراك، لا بد من الإشارة الى أنّ جذور الحراك الاحتجاجي في المجتمع الجزائري ترتبط بجملة من التحولات السوسيو - اقتصادية التي عرفتها البلاد منذ الاستقلال، ويمتد هذا الحراك على فترات زمنية دورية بدءًا بالحراك العمالي في السبعينيات، فقد برز الحراك الاحتجاجي داخل عالم الشغل وأخذ شكل الصراعات والإضرابات والحركات المطالبة في القطاعين الخاص والأجنبي ثم في القطاع العام الوطني (خليل، 2006، صفحة 296، 297)، مرورًا بالحركات ذات الطابع الأيديولوجي والإثني، ثم الحراك الاحتجاجي في أكتوبر 1988 الذي انطلق من العاصمة ليمتد الى المدن الأخرى وليكون حدثا فارقا في قوة تأثير هذا النوع من الحركات الاحتجاجية، وأدى الى اصدار دستور جديد ودخول البلاد مرحلة التعددية السياسية. (بن يحي ، 2016، صفحة 120).

غير أنّ الملاحظ هو أنّ الحراك عرف خلال التسعينيات ركوداً بسبب تردي الأوضاع الأمنية، ليعود بعد ظهور بواذر الاستقرار الأمني في مطلع الألفية حاملاً لبعض الخصائص، كمحدودية الامتداد الجماهيري والجغرافي، وضعف التنظيم والأثر، وسرعة الانبثاق والخفوت، والميل إلى استخدام بعض أشكال العنف، وغياب الفاعل النخبوي (سياسي، ثقافي، جمعي) عنه تأطيراً ومشاركة، وارتباطه بالمطالب ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي مثلما كان الأمر بالنسبة لاحتجاجات جانفي 2011. (Jaby, 2011, pp. 1-5)

غير أنّ حراك 22 فبراير 2019 يعتبر فعلاً شعبياً متميزاً، فدوافعه لم تكن اقتصادية واجتماعية ابتداءً (Ouaisa, 2021, p. 60)، إذ لم تتعلق بمطالب السكن والأجور والتهميش الذي طال فئات كبيرة من الشعب الجزائري، فالدافع الرئيسي الذي أخرج الجزائريين للاحتجاج يحمل طابعاً سياسياً بالدرجة الأولى، لكنه وإن كان السبب المباشر لانبثاق الحراك، فهو ليس السبب الوحيد وإنّما ثمة عوامل أخرى غير مباشرة أنتجت سياقات سياسية واقتصادية واجتماعية مختلفة، ووفرت بيئة دافعة ومحفزة لهذا الحراك وهو ما سنذكره ضمن النقاط التالية:

أ- العوامل المباشرة: إنّ مرض الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" وغيابه عن المجال العام منذ سنة 2013 خلق شغوراً في منصبه وسبب ركوداً كبيراً في المجال السياسي، حيث أصبحت مخاطبة الشعب تتم عبر الرسائل، ولقد ظهرت أصوات رافضة لعهدته الرابعة في 2014 لكنها لم تنجح بسبب قلتها وقمعها في حينها، غير أنّ الإعلان عن ترشحه لعهدته الخامسة (بعد انتهاء عهده المحدد بتاريخ 28 أبريل 2019)، لم يمر بنفس الطريقة حيث قابله الشعب الجزائري باستنكار واسع ورفض مطلق بخروجه يوم الجمعة 22 فبراير 2019 للمطالبة بإسقاط العهد الخامس، حيث عمّت المظاهرات الحاشدة معظم الولايات (35 ولاية في الجمعة الأولى لتشمل كل الولايات فيما بعد). (بكيس، الحراك الشعبي الجزائري: النسخة المنقحة لثورات الربيع العربي، 2020، صفحة 59)

ب- العوامل غير المباشرة: تعتبر "العهد الخامس" العامل المباشر والرئيسي الذي أدى إلى انبثاق حراك 22 فبراير، غير أنّ استمرار هذا الحراك حتى بعد تحقيقه لهدفه الرئيسي وهو تنحي الرئيس وإعلان استقالته بتاريخ 2 أبريل 2019، يدل على أنّ الاعتراض على العهد الخامس لم يكن إلاّ الشرارة التي سمحت بإشعال فتيل المطالبة بتغيير أوسع وأشمل من أجل تحصيل العديد من الحقوق والمكاسب، سواء في المجال السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي، وبالتالي يعتبر هذا الحراك إطاراً انضوت تحته العديد من القضايا التي ظهرت من خلال مطالب الجزائريين الراضين لاستمرار الوضع القائم، فقد نددوا بالفساد المستشري وطالبوا بالتغيير الجذري للنظام ورحيل جميع رموزه ووضع حد للظلم الذي يعانون منه في تحصيل حقوقهم.

ويمكن الإشارة إلى مجمل العوامل غير المباشرة التي ساهمت في انبثاق الحراك ضمن السياقات التالية:

- السياق السياسي: تنشأ الحركات الشعبية في السياق التاريخي العام (الاجتماعي والسياسي) وخاصة في سياق "الأزمة"، و ما كانت تعيشه الجزائر يعبر وبحق عن وجود أزمة في النسق السياسي، ومن أهم عناصر هذه الأزمة التي شكلت المناخ العام لانبثاق الحراك ما يلي:

- تعطيل الأطر الوسيطة وتمييع الفضاء السياسي: رغم أنّ السلطة الحاكمة في الجزائر عملت صوريا على إنتاج مشهد سياسي تعددي، إلا أنّها اجتهدت في تعطيله وظيفيا بشق السبل الممكنة، سواء في مجال الانتخابات وما يعترها من تزوير واستعمال للمال الفاسد وإغراق الفضاء السياسي وتمييعه وإفراغ العملية السياسية من جوهرها، خاصة مع تلاشي دور الأحزاب السياسية كمنظمات للتعبئة والتمثيل الشعبي، ما أدى إلى عزوف المواطنين عن المشاركة السياسية وتكريس القطيعة بين المواطن والسياسة بعد تأكده من عجز الأطر والأدوات السياسية عن تغيير الأوضاع وإصلاحها. (بكيس، الحراك الشعبي الجزائري: النسخة المنقحة لثورات الربيع العربي، 2020، الصفحات 15-17)

- تراجع مصداقية المجالس المنتخبة وتردي أدائها: وهي مجالس أصبحت تشكل مجرد واجهة لديمقراطية شكلية نظرا لغلبة المصالح الشخصية لمن يُعتبرون ممثلين للمواطنين على المصلحة العامة في مختلف المستويات.

- تغلغل المال الفاسد في السياسة وذلك بظهور عدد من رجال الأعمال بتواطؤ من بعض كبار المسؤولين في النظام للاستحواذ على المال العام وتحولهم إلى فاعلين في الحياة السياسية، وخاصة في المواعيد الانتخابية وتدخلهم في التعيينات في المناصب السامية واختراق الأحزاب (المالية منها والمعارضة) وشراء الذمم بما يضمن حماية مصالحهم وتعزيز نفوذهم وسطوتهم على الاقتصاد والادارة والسياسية.

-السياق الاقتصادي: عرفت الجزائر أزمة اقتصادية بسبب انخفاض أسعار النفط لاسيما ابتداء من سنة 2014، وما نتج عن ذلك من سياسة تقشف خانقة في ظل اقتصاد ريعي غير مُنتج وغير مُصنّع ومُعتمد أساسا على عائدات النفط والغاز كمصادر أساسية للعملة الصعبة، هذا الانخفاض صاحبه أيضا انخفاض في احتياطي العملة الصعبة، فبدأت السلطة تحذر من خطورة الأزمة لتقوم باعتماد صيغة التمويل التقليدي وما صاحب ذلك من تراجع للعملة الجزائرية وتدني القدرة الشرائية وارتفاع معدلات التضخم، علاوة على استشراف فضائح الفساد ونهب المال العام واستفحال ظاهرة الثراء الفاحش لأبناء المسؤولين، ما أثار سخط وغضب الجزائريين خاصة الشباب الذين يعانون من كل أشكال التهميش. (سايح، 2019، صفحة 38)

-السياق الاجتماعي: إنّ الفضاء الاجتماعي مرتبط بالفضاءات الأخرى، وسوء الأوضاع الاجتماعية زاد من احتقان المجتمع الجزائري بسبب تقلص فرص العمل وانتشار البطالة في أوساط الشباب وتفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية، إضافة الى أزمة السكن الخانقة وتدهور المنظومة الصحية والتعليمية وانتشار العنف، وهي عوامل تعد انعكاسا لأزمة اجتماعية عميقة، يعتبرها الجزائريون من مخرجات النظام الذي عمّر لمدة عشرين سنة.

وبالتالي فخرج الجزائريين في هذا الحراك كان في الحقيقة تراكيميا وهو وليد سياسات متعاقبة، عملت على إقصاء رأي الشعب، فكل الخيارات من سياسية واقتصادية واجتماعية إلى ثقافية وتربوية اتُخذت بعيدا عن رأي الشعب، فلقد عرفت الجزائر فترة أهم ما ميّزها هو سلسلة من الأخطاء في تدبير الشأن العام وإخفاق مشاريع التنمية وإنتاج الأزمات غير المحلولة والتي تراكمت عبر السنين وأدت إلى تدهور الأوضاع وعطلت الإرادة العامة للجزائريين، وبذلك يمكن القول أنّ الحراك الشعبي في الجزائر كان حتمية تاريخية، وما العهدة الخامسة إلا الشرارة التي أشعلت فتيله.

3-1 خصائص الحراك الشعبي الجزائري:

إنّ دراسة أي ظاهرة تستلزم التعرف على خصائصها، والحديث عن الحراك الشعبي في الجزائر يدعو إلى تحديد طبيعته ومميزاته، ولقد تعدّدت التحليلات السياسية حول هذا الحراك بين من يعتبره امتداداً لموجات "الربيع العربي" وبين من يرى أنّه شكل جديد ومختلف عنها، نظرا لعدد من الخصائص التي تجعله مختلفا عن ثورات الربيع العربي وعن الاحتجاجات التي عرفتها الجزائر في مراحل سابقة، وفيما يلي نشير الى هذه الخصائص :

أ- التوصيف الموحد للحراك: لقد اكتسب الفعل الشعبي الذي قام في الجزائر في 22 فبراير 2019 مسمى " الحراك الشعبي " منذ انطلاقه، سواء من قبل المتظاهرين أو النظام الذي استعمل نفس المصطلح في محاولاته لمعالجة الأزمة، حيث استخدم الطرفان المتعارضان بشكل تلقائي هذا الوصف، على عكس دول "الربيع العربي" التي وقع فيها اختلاف وتعدد للتسميات بين " ثورة "، كما يسميها المتظاهرون، وتوصيفات متفاوتة تنفي صفة الثورة عنها من قبل الأنظمة.

ومما تجدر الإشارة اليه هنا أنّ المتظاهرين في الجزائر لم ينزعوا إلى وصف فعلهم بالثورة، ويرجع ذلك إلى اعتبارات تاريخية تتعلق بقدسية هذا المفهوم في الذاكرة الجمعية للجزائريين وارتباطه بالثورة التحريرية ضدّ الاحتلال الفرنسي (1954-1962)، إلى جانب أسباب أخرى تتعلق بطبيعة الحراك نفسه الذي قام في بدايته لتحقيق هدف معيّن، وقد لا يكون مفهوم الثورة مناسباً للوصف .

ب- ضخامة الحراك وشموليته: يعتبر حراك 22 فبراير الأكبر في تاريخ الجزائر منذ الاستقلال، فلقد امتد نطاقه الجغرافي ليعمّ كل المدن الجزائرية بدءا من العاصمة (حيث تمكن من كسر الحظر المفروض على المسيرات فيها منذ سنة 2001)، وبلغت أعداد المشاركين فيه أرقاما هائلة، وشاركت فيه جميع الفئات الاجتماعية بمختلف تنوعاتها الأيديولوجية والعمرية، ما جعل هذا الحراك يرقى إلى مستوى الظاهرة الاجتماعية التي تتوسع أفقياً بما تشغله من الفضاءات الحضرية، وعمودياً بتنامي الفئات الاجتماعية المشاركة فيه.

ج- سلمية الحراك: انطلقت المظاهرات واستمرت بطابعها السلمي، حيث التزم المتظاهرون بمسار حراكهم وسلميته، كما التزمت الشرطة بحماية المتظاهرين والممتلكات العامة والخاصة.

د- التدرج في المطالب: انطلق الحراك الجزائري مناديا بمطلب واحد وهو سحب ترشح الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة " لعهدة رئاسية خامسة، وتحديد هدف الحراك وقابليته للتحقق وكونه براغماتيا بعيدا عن

الإيديولوجية، سمح للعامة بالتفاعل مع دعوات التظاهر منذ المرة الأولى، كما أنّ موضوعية المطلب عجّلت بتحقيقه، حيث تم سحب مشروع العهدة الخامسة، لينتقل جمهور الحراك الى مطالب أخرى تتعلق برحيل رموز النظام القديم وتجديد النّخب وتحقيق التغيير الهادف.

هـ- **التفاف جميع الأطياف السياسية حول الحراك:** انتزع الحراك الجزائري اعتراف كافة أطراف العمل السياسي، بما فيها أحزاب الموالاة (وحتى الحزبان الحاكمان جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي) (السببيلي، 2019، الصفحات 8-11)، كما تمكّن هذا الحراك من الإفلات من تأثير بعض التيارات (كما حدث في دول الربيع العربي)، وبدا حراكاً مدنياً ديمقراطياً يرفض كل أشكال التجديدين.

و- **عدم وجود قادة وممثلين للحراك:** بدا الحراك الجزائري مجتمعياً مستقلاً بعيداً عن التأطير، حيث انطلق بدون قيادة ولا راية ولا إطار حزبي، ولقد تم التصدي لكل محاولات تمثيله أو أدلجته، على عكس مظاهرات الربيع العربي التي كانت تحتفي بانضمام أي قيادات أو شخصيات معروفة وترى ذلك تعزيزاً لقوتها، بينما بقي الحراك الجزائري يسير دون رموز أو قيادات معروفة يمكنها التحدث أو التفاوض باسمه. (Dris Ait Hamadouche & Dris, 2019, p. 57) .

ولقد كانت هذه المسألة محل خلاف كبير بين من يعتبر أنّ عدم وجود ممثلين للحراك هو نقطة قوة له وضمان لعدم وقوع صفقات على حساب الحراك أو اختراقه، وبين من يرى أنّ عدم وجود ممثلين يتحدثون باسم الشعب المحتج و يقودون مسيرة الحراك هو نقطة ضعف ستحول دون امكانية تحقيق مطالبه.

ز- **التوظيف المكثف لوسائل التواصل الاجتماعي:** نظرا لشح آليات المشاركة السياسية والاجتماعية توجه الجزائريون لاسيما من فئة الشباب الى استخدام شبكات التواصل الاجتماعي التي فسحت المجال الواسع للتعبئة وإبداء الرأي، وتغطية الأحداث خاصة أمام تجاهل القنوات التلفزيونية العمومية وبعض القنوات الخاصة عرض الأخبار المتعلقة بالحراك في بداياته.

2. النخبة الجزائرية المثقفة في خضم الحراك الشعبي

منذ انبثاق الحراك الشعبي في الجزائر في الثاني والعشرين من فبراير 2019، ظهرت نقاشات حول العديد من القضايا، من أهمها موضوع النخبة المثقفة حيث بدأ الحديث عن المثقف وغيابه بشكل لافت للانتباه، وطُرحت تساؤلات من قبيل: أين هو المثقف ؟ وما موقع النخبة المثقفة في هذه التحولات ؟ وما الذي يمكن أن تقدمه للحراك و للمجتمع، وسنحاول الاجابة عن هذه التساؤلات من خلال العناصر التالية:

1.2 اتجاهات النخبة الجزائرية المثقفة نحو الحراك الشعبي:

لقد حظي حراك الثاني والعشرين من فبراير 2019 بتأييد مختلف فئات المجتمع الجزائري بما فيها فئة المثقفين، حيث أنّ معطيات الحراك ومجرياته منذ انطلاقه تبين أنّ الأغلبية منهم أيدته وشاركت فيه، غير أنّ المشهد لم يخلو من ظهور بعض الأصوات المعارضة والمحايدة في أوساط المثقفين، وعليه يمكن تقسيم مواقف النخبة المثقفة إلى ثلاث فئات :

- أ- الفئة المؤيدة للحراك: وهي بدورها تنقسم إلى مجموعتين:
- المجموعة التي كانت تعبر عن أفكارها وآرائها قبل حراك 22 فبراير والتي واصلت جهودها في التوعية بعد انبثاق الحراك، وهي تشكل الاستثناء بالنسبة للمشهد، وهي المجموعة الأكثر مصداقية بالنسبة لجمهور الحراك، وتتكون من المثقفين الذين يجسدون مفهوم المثقف العضوي، ولقد مثل هذا الاتجاه عدد من الإعلاميين والكتاب والأكاديميين والحقوقيين الجزائريين (سواء من المقيمين داخل الجزائر أو خارجها) من خلال نشاطاتهم ومواقفهم في الدفاع عن بعض القضايا عبر وسائل الاعلام المختلفة أو على مواقع التواصل الاجتماعي، حيث اهتموا بالنشر في قضايا السياسة والحكم في الجزائر بهدف رفع درجة الوعي وفهم الواقع السياسي وتحليل رايهه واستشراف مستقبله .
 - و لقد ظل دور هؤلاء المثقفين " الاستثنائيين " على قلتهم والصعوبات الكبيرة التي تواجههم مؤثرا - ولو بشكل غير مباشر - في إحداث التراكم المطلوب لانبثاق الحراك .
 - المجموعة التي تحولت من القطيعة إلى الانخراط، وهي تضم أغلبية المثقفين الذين لم يكن لهم أي ظهور في المشهد السياسي لعدة أسباب، ولكنهم شاركوا بقوة في المظاهرات منذ انطلاقها وساندوا الجماهير في مطالبها، وهناك من المثقفين من التحق متأخرا كمحاولة لتصحيح المسار وتقليص الهوة التي تفصلهم عن الشارع وتفادي تبعات الحياد السلبي أو بغرض تحصيل مكاسب معينة (بالنسبة للبعض منهم) .
 - ولقد أبدت هذه الفئة تأييدها للحراك بعد انطلاقه من خلال :
 - المشاركة في المظاهرات السلمية للتعبير عن مطالب الشعب ونشر الوعي السياسي حول الحراك وكيفية المشاركة فيه وضرورة المحافظة على طابعه السلمي وعلى استمراريته إلى غاية تحقيق أهدافه .
 - النشاط عبر شبكات التواصل الاجتماعي ومحاولة التعبئة من خلالها وطرح القضايا المتعلقة بالحراك للنقاش وإبداء الرأي .
 - عقد ملتقيات وندوات حول الحراك ومآلاته ودراسة المخارج والحلول الممكنة للأزمة في العديد من الجامعات بمشاركة الأساتذة والطلبة وبعض الحقوقيين والفاعلين من المجتمع المدني.
 - ظهور مبادرات لتأسيس حركات وأحزاب جديدة بتصورات ومبادرات سياسية مغايرة وبوجوه نخبية جديدة ومقبولة من طرف الجمهور، معظمها من الأساتذة الجامعيين والكتاب والمفكرين، إضافة إلى تنسيقيات وتجمعات مختلفة، كما تم جمع أكبر عدد من النخب الجامعية في إطار " منتدى النخبة والكفاءات الوطنية " كفضاء للقاء والتشاور ومحاولة صياغة أرضية سياسية للتغيير . (زهار، 2019).
 - إصدار بعض المؤلفات التي تتناول موضوع الحراك واستشراف مآلاته وتقديم تصورات لتحقيق التغيير المرجو، وتنظيم جلسات تفاعلية نقاشية حول هذه المؤلفات بحضور مختلف فئات المجتمع من كتاب وأساتذة وطلبة جامعيين وغيرهم .
 - إبداء بعض المثقفين رغبتهم في الترشح للانتخابات الرئاسية التي أعقبت الحراك (انتخابات 22 ديسمبر 2019)، وعيا منهم بضرورة تحمّل مسؤولية التغيير والاستجابة لآمال الجزائريين من هذا الحراك.

ب- الفئة المعارضة للحراك: تتكون من مثقفي السلطة خاصة، وهي الفئة " المتضررة " من الحراك الذي سيفقدها المكاسب والمصالح التي حازتها في ظل النظام السابق، أو من يرومون الحصول على مكاسب ومناصب في حال فشل الحراك واستمرار النظام، ومن هؤلاء المثقفين من ظهر عبر بعض المنابر الإعلامية معلنا معارضته للحراك، واصفا اياه بالمظاهرات العرضية العابرة، وأنها من تدبير أطراف خارجية وغيرها من الأوصاف .

ج- الفئة المحايدة: وهي الفئة التي لا تؤمن أساسا بالتغيير، وتضم المثقفين الذين استمروا في صمتهم حتى بعد تاريخ 22 فبراير 2019 وفضلوا مواصلة الانسحاب الكلي من المشهد، ويبرر معظم هؤلاء المثقفين انزواءهم وعزوفهم عن أداء أي دور مجتمعي بعدم ملائمة الظروف وعدم توفر ضمانات الحرية والديمقراطية لدخول معترك السياسة، وكذا عدم تقدير المجتمع للمثقف وهو ما يؤثر على قدرتهم على المبادرة وأداء المسؤوليات المنوطة بهم تجاه المجتمع.

وبالتالي ومن خلال المواقف المرصودة للنخبة الجزائرية المثقفة تجاه الحراك الشعبي، نجد أنها تخلفت عن دورها في صنع هذا الحراك الذي انبثق بهبة شعبية غير مؤطرة من أية جهة من الجهات، ورغم التحاق أغلبية المثقفين بالحراك وتأييدهم له وظهور بعض المبادرات لتقديم بعض النشاط في محاولة لصناعة قيادة نخبوية لتمثيله، إلا أن جمهور الحراك أفضلها معلنا رفضه لكل أشكال التمثيل. وهنا لا بد من التساؤل عن أسباب هذا الوضع، ما الذي يجعل النخبة المثقفة تتخلف عن صناعة مرحلة حاسمة ومفصلية من تاريخ بلادها؟ هل هو غياب أم تغييب؟ هل هو تخلف إرادي أم إقصاء قسري؟ يمكن الإجابة عن هذا السؤال من خلال شقين :

- من جهة: ما حدث في المشهد الجزائري من تراجع لدور النخبة المثقفة، إنما هو نتاج عقود من الديكتاتورية تميزت بترهل المشهد الثقافي وتراجع المنتج الفكري النوعي وتصعد النخبة المثقفة، حيث تم تحييدها وإقصاء الأصوات التي كانت تنادي بتغيير الأوضاع، وهو ما جعلها - في أحسن الأحوال - نخبة رد فعل لا نخبة فعل، وهذا يظهر من خلال مايلي :

- توظيف المثقف لخدمة السلطة: إذا أخذنا علاقة المثقف بالسلطة كمنظومة قيادة وتسيير للمجتمع، نجد أنه تم استبعاد المثقفين من المواقع التي تسمح لهم بالمشاركة في اتخاذ القرار وصياغة الرؤية والاستشراف، وان حدث وتم تقريب المثقف فدوره لا يتعدى أن يكون دور الموظف التابع المطبق للأوامر المركزي للسلطة والمُخَيَّن للخطاب السياسي، وهو ما أفرز حالة أصبح بمقتضاها المثقفون تابعين للسلطة ويسعون لنيل رضاها تجنباً للتهميش، نظرا لحالة الاستقطاب السياسي والأيديولوجي التي كانت من معوقات اضطلاع المثقفين بالدور النقدي الفاعل والمؤثر في المجتمع .

- تغييب المثقف المسؤول وإقصائه: يوجد في الجزائر ثلة من المثقفين الجادّين الذين يمثلون النخبة الحقيقية، غير أنهم لا سلطة لهم حتى على المشهد الثقافي السائد - فضلا على أن يكون لهم دور في المشهد السياسي - بسبب سياسة التهميش التي طالتهم والتغييب والوَأد الممنهج لكل ذي قضية وناقد ومبادر، لأنه يشكل عائقا أمام السلطة التي انشغلت بفكرة التراكم الكمي للمثقفين، وجعلت الأولوية للولاء عوضا عن

الكفاءة ودخلت في عدااء مع المثقف العضوي الذي يملك رؤية مستقلة ويدافع عن قضية ويسعى لخدمة المجتمع لا النظام، ولقد وصف " عبد الاله بلقزيز " هذا الوضع بالمحنة اذ يقول: " محنة الثقافة مع السلطان السياسي تكاد تكون معروفة لدى الجميع، اذ لا تنظر السلطة السياسية بعين الرضى للثقافة على خلفية الشعور - الذي لا يخلو من صحة - بأنها تمثل سلطة موازية تضاهي قوتها ماديا ورمزيا، وهو ما يتضافر مع وعيها أنّ مشروع سلطة سياسية جديدة يبدأ دائما من مدخل ثقافي، واذا كان احتياج السلطان السياسي الى المثقف دائما حتى يُهيء له مجال النفوذ الشرعي لدى الجمهور، فقد ظل يدرك أنّ وظيفة المثقف تلك لا تنتهي الى الثقافة ". (صايب، 2014، صفحة 44)

● ومن جهة ثانية: إنّ تحميل النظام الحاكم وحده مسؤولية الفشل في أداء النخبة المثقفة لأدوارها يُعد أمرا مجانباً للصواب من وجهة نظر التحليل العلمي الموضوعي، فرغم أنّ النظام يتحمل جزءا كبيرا من هذه المسؤولية، إلا أنّ النخبة المثقفة مسؤولة أيضا عن هذا الوضع نظرا للعوامل التالية:

- التناقض الكبير في توجهات النخبة المثقفة والجمود الفكري الذي لازم بعض المثقفين، إضافة إلى الراديكالية التي طغت على مواقف بعضهم تجاه البعض الآخر. (زياني و بن سعيد، 2018، صفحة 58، 59).
- الانكفاء على الذات والعزلة التي أدت إلى انعدام الكتلة التاريخية والثقافية، فالكثير من المثقفين يفضلون مراقبة المشهد من بعيد، حتى أنّ المجتمع الجزائري بات يبحث عن مثقفيه ويتساءل عن أدوارهم، ورغم وجود فرديات نخبوية على درجة عالية من الثقافة والوعي بالمسؤولية إلا أنّها لم تكن قادرة على إحداث الأثر المطلوب بصفة منفردة .

- تغليب المصالح الشخصية الضيقة على القضايا المجتمعية: ويمثل هذه الفئة المثقفون المهيكلون في هيئات معينة كالجمعيات والاتحادات، ويخضع معظمهم لدفتر شروط معنوي يجعلهم يسرون وفق سياسة تبادل المصالح، وهذه الفئة لم تكن جديرة بإحداث أي تغيير في المشهد الجزائري نظرا لتكتلها على أساس إيديولوجي أو منفعي خاص بالهيئة وحدها أو بأفرادها، وهم يشكلون صورة " المثقف المداهن "، وظيفتهم الرئيسية هي الحفاظ على الوضع وحماية المصالح الشخصية والتأكد أنّ الأمور تجري بسلاسة لا تغيير فيها . (بن خليفة و منصور ، 2018، صفحة 193)

كما نجد فئة المثقفين غير المهيكلين التي غالبا ما تتحرك فرديا من أجل التمتع في وضع اجتماعي وسياسي معين، والتي يغيب عندها ما يسمى بـ " القضية"، وجلّ تحركاتها تصب في نطاق المصلحة الذاتية، وهي الفئة التي تخلت عن السير تحت شمس النضال الثقافي الحارقة، وراحت تبحث عن مكان لها تحت ظلال السلطة الوارفة، وهم مثقفون يضعون المصلحة قبل الحقيقة والسلامة قبل الحرية. (الربيعي ، 2010، صفحة 18)
وبناء على ما تقدم، نستنتج أنّ تخلف النخبة الجزائرية المثقفة عن أداء أدوارها في المجتمع وفقدانها لفاعليتها يرجع إلى عوامل مختلفة، منها ما يتعلق أساسا بالنظام الحاكم وطبيعة العلاقة معه وهو ما أدى إلى إقصائها وإخراجها من المشهد العام، ومنها ما يرجع إلى هذه النخبة في حد ذاتها إذ ساهمت في تهميش نفسها بتفككها وابتعادها عن قضايا المجتمع، ولقد اجتمعت هذه العوامل فكانت النتيجة " حراكا بدون

نخبة"، حيث أخذ الشعب زمام الأمور وقام بحراكه، ورفض محاولات بعض المثقفين لتمثيل الحراك بعد انطلاقه وتوسع نطاقه.

2.2. الأدوار المنتظرة من النخبة الجزائرية المثقفة لتحقيق أهداف الحراك:

يرى "يورغن هابرماس" (Jurgen Habrmas) أن النخبة المثقفة هي محرك التغيير في المجتمعات الحديثة، فأى مجتمع ليست لديه نخبة فاعلة تاريخيا لا يمكن أن يتغير إلى الأحسن، وهو يتفق مع "أنطونيو غرامشي" (Antonio Gramsci) الذي يُعدّ من أهم المفكرين الذين يعتقدون بأهمية المثقفين ودورهم في التغيير وقدرتهم على صنعه، إذا التزموا بقضايا الشعب الأساسية التزاما عضويا وحيويا، وله مقولة معبرة عن ذلك: "إنّ البورجوازية تخشاهم وتعرف أنّ نفوذهم كبير ولذلك تحاول أن تشتريهم بأي شكل". (اللامى، 2011).

لذلك لا بد للمجتمع أن يتكامل مع نخبه ويستفيد من وعيها ومعرفتها في تحسين أوضاعه وتطوير أحواله، والمجتمع الجزائري حاليا أحوج ما يكون للاستفادة من نخبته المثقفة في مساره نحو التغيير من خلال الأدوار الأساسية المنوطة بهذه النخبة، فرغم غيابها وتغييها عن المشهد لفترة زمنية طويلة، إلا أنّ المجتمع الجزائري لازال مؤمنا بدور هذه النخبة في صنع التغيير، وأصبح أفرادها لا يكفون عن لوم المثقفين على غيابهم عن الساحة ويطالبونهم بأداء مسؤولياتهم تجاه مجتمعهم، وهو ما يحدث في كل المجتمعات وفق ما أشار إليه "فرانك فوريدي" (Frank Füredi) في كتابه المعنون "أين ذهب كل المثقفين" (Where have all the intellectuals gone الصادر سنة 2004، والذي جاء ليحدد النقاش حول المثقفين وأدوارهم ووظائفهم، صعودهم وتراجعهم، مصيرهم ومستقبلهم.

وبناء على ماتقدم يمكن تحديد الأدوار التي ينبغي أن تؤديها النخبة الجزائرية المثقفة والمسؤولة لتحقيق أهداف الحراك على المدى الطويل ضمن العناصر التالية:

أ- بث الوعي: إنّ الدور الحيوي الذي يتوجب أن تقوم به النخبة في مجتمعها هو تكوين الوعي وتعميم المعرفة في الوسط الاجتماعي، فلا يمكن للمجتمع أن يتجاوز المشاكل التي تواجهه إلا بالوعي، فمهمة المثقف هنا هي المرافقة الفكرية لمسار التغيير وتأطير الفئات الاجتماعية الأخرى وتوجيهها بعقلانية ومساندتها في تحقيق أهدافها، وهو ما ينبغي أن تقوم به نخبة المثقفين في الجزائر لتحقيق أهداف الحراك عبر بث الوعي بضرورة التغيير وإيجابياته وتشجيع الجماهير على المطالبة بحقوقها المشروعة بالوسائل المشروعة عن طريق الترويج لثقافة المواطنة والمشاركة الإيجابية لانتاج البدائل الأفضل لمنظومة الحكم السابقة وطرح تصورات لمشاريع التغيير التي لا يمكن للعامة إنتاجها.

ب- المساهمة في صنع الإنجاز: ينبغي للمثقف أن يكون منافسا في ساحة السلطة من خلال التأثير على اتجاهات العامة، ليس فقط بالتنظير وإنما أيضا من خلال الممارسة والعمل الميداني، لأنّ المجتمع لم يعد يثق بالمثقف "الواعظ" الذي يكتفي بالشعارات الجوفاء والخطابات الموجهة من المكاتب، فما يحكم تعريف المثقف ليس الخصائص الجوهرية لنشاطه الفكري فحسب، وإنما يكتسب المثقف قدرته على التأثير ضمن المجتمع الحديث من خلال انتمائه لنخبة واعية لمكانتها الاجتماعية ومتعاونة لتكريس قدرتها

الجمعية لجعل الوظيفة الثقافية في قلب المهمة السياسية وتوظيفها للتأثير في القرار السياسي، فالمثقف جزء من نخبة مثقفة والمثقفون فاعل اجتماعي، والفاعلية هنا تشير إلى قوة محرّكة ودينامية اجتماعية. (حليلو ومخنان، 2013، صفحة 176)

ج- المحافظة على الانجاز: دور النخبة المثقفة الجادة والمسؤولة لا يقتصر على المساهمة في صناعة الانجاز والاكتفاء بالمكاسب الآنية المتحققة في المدى القصير، بل يتعدى ذلك إلى بذل الجهود وتكثيف العمل والمبادرة المتجهة إلى المحافظة على تلك الانجازات واستدامتها، ما يعطي قيمة لدورها التاريخي والتنموي وهذا يتطلب يقظة كبيرة منها وجهودا مستمرة ومكثفة، لأنّ إشكالية المثقف الجزائري تكمن في أنّه وان ساهم في مرحلة معيّنة في السياسة كما كان الأمر أثناء الحراك، فإنّه سرعان ما يبتعد عنها وينزوي إلى ركن بعيد مؤثّرًا السلامة والراحة.

د- الالتزام بمسار التغيير والبناء: إنّ الحديث عن التفاعل الاجتماعي للمثقف يفضي الى قضية التزامه بما يتبنى من الرؤى والمواقف، فلا بد أن يكون للمثقف التزام وشعور بالمسؤولية تجاه قضايا مجتمعه وأن يكرّس وقته ويستثمر جهده في ذلك، وكما يقول " علي حرب " : " المثقف هو من تشغله قضية الحقوق والحريات، أو تهمه سياسة الحقيقة أو يلتزم الدفاع عن القيم المجتمعية " (بن خليفة و منصور ، 2018، صفحة 183)، وهو ما يجب أن يقوم به المثقف الجزائري لكي لا يتخلف عن دوره مرة أخرى، لأنّ التزامه بمسار التغيير وتحمل مسؤوليته التاريخية تجاه الحراك كمنعطف حاسم في تاريخ الجزائر وأمام الشعب كصانع لهذا الحراك هو وحده ما سيمكّن النخبة المثقفة من تحقيق ما فشلت وما توانت النخبة السياسية عن تحقيقه طيلة عقود من الزمن.

الخاتمة:

يُعدّ الحراك الشعبي الذي شهدته الجزائر من أهم التحولات في تاريخها، وهي بحاجة إلى تضافر جهود كل الأطراف في مقدمتها نخبتها المثقفة لتحقيق المأمول من هذه الهبة الشعبية، وبناء على ما تقدم في هذا البحث توصلنا الى أنّ النخبة الجزائرية المثقفة تخلفت عن صنع هذا الحراك ولم يكن دورها فيه طلائعيا لعدّة أسباب وعوامل، منها ما هو متعلق بطبيعة السلطة والمجتمع والبيئة السياسية، إذ أنّه لا يمكن للنخب أن تؤدي دورها القيادي في غياب الديمقراطية الحقيقية القائمة على الكفاءة والعلم والعمل، لأنّ للنخب تقاليد ومؤسساتها وهي بحاجة إلى العمل وفق معايير وضوابط لم تكن متوفرة في الساحة الجزائرية، ومنها ما هو متعلق بالنخبة المثقفة في حد ذاتها إذ عملت على تهميش وإقصاء نفسها طيلة سنوات عدّة من خلال تملصها من المشاركة في قضايا الشأن العام بسبب هشاشة الحس السياسي وغياب الجرأة الفكرية، بالإضافة إلى افتقارها لأي مشروع فكري مجتمعي وكذا تصدعها وتفككها، لذلك جاءت مواقف المثقفين من الحراك متباينة بين تأييد ومعارضة وحياد وانسحاب كلي من المشهد .

ورغم أنّه يمكن تقديم عدة تفسيرات لهذه الوضعية من زاوية سوسيولوجية وحضارية وسياسية، إلّا أنّها تبقى غير كافية لتبرير تخلف النخبة المثقفة عن مسؤوليتها والتخلي عن الدور القيمي والرمزي الذي يُفترض أن تؤديه تجاه المجتمع وقضايا المصيرية، لذلك فإنّه تقع على النخبة الجزائرية المثقفة مسؤولية تاريخية

للمشاركة في مرحلة مابعد الحراك، فرغم أنّ الحراك ليس مدينا في انبثاقه لأيّ من النخب بما فيها النخبة المثقفة، إلا أنّ الآمال لا تزال قائمة بشأن هذه الأخيرة لتكون فاعلا مؤثرا في تحقيق التغيير المرجو، وحتى يتأتى ذلك لابد من تحقيق أمرين أساسيين:

- أن يتوفر في النخبة المثقفة الوعي الاجتماعي وحس المسؤولية وإدراك جسامة الأدوار المنوطة بها وترك الخلافات السياسية والأيدولوجية جانبا، وذلك من خلال ترسيخ القناعة لدى المثقفين بجوهرية أدوارهم وبأهمية الأبعاد الفكرية والثقافية في التغيير، وأن لا تتنكر للسياسة وأن تدخل معتركها لاثراء تجربة المثقف واكسابه الواقعية اللازمة حتى تكون له فاعلية في الإنتاج والتأثير، كما أنّ مثقف اليوم مدعو الى استلهم الفكر النقدي والعمل الميداني الذي أصله مفكرو النهضة والاصلاح واستحضار انجازاتهم في مراحل سابقة من تاريخ الجزائر.

- أن يتوفر للنخبة المثقفة مناخ من الثقة المتبادلة بينها وبين صانعي القرار السياسي، وهو ما يعني تجديد النظر في علاقة المثقفي بالسياسي والاعتراف بجدوى الثقافة ووظيفة المثقف، وذلك من خلال خلق أرضية للحوار الهادف والمسؤول قصد تصحيح المسار بين كل الأطراف الفاعلة لصالح إقامة مشروع وطني شامل يضم كافة الأطراف السياسية والثقافية والشعبية المؤمنة بالإصلاح والتغيير.

وإذا توفر هذان العنصران على أرض الواقع ستتمكن النخبة المثقفة من أداء أدوارها وتحمل مسؤولياتها التاريخية تجاه مجتمعها، وسيتمكن المثقف في إطار هذه النخبة من المشاركة الفعالة في احداث التغيير ودفع عجلته، وهذه هي صفة المثقف ومهمته، بل مشروعيته ومسؤوليته لأنّ صرح السياسة يحتاج الى ما تثمره الوظيفة الثقافية في تشييد أركانه وتثبيت معالمه، فمشروعية الثقافة مؤسسة على تمثيلها لقضايا المجتمع الحقيقية، وهكذا نجد أنّ هناك تلازما دائما بين ثلاث مكونات المجتمع والسياسة والمثقف.

قائمة المراجع:

أولا - باللغة العربية :

- ادريس صابي. (2014). المثقف والسياسة. الدار البيضاء: افريقيا الشرق.
- اسماعيل بن خليفة ، و مصطفى منصور . (2018). دور النخبة الجامعية المثقفة في تنمية قيم المواطنة في المجتمع الجزائري. مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، 7.
- حسان زهار. (27 سبتمبر، 2019). قطار تجديد النخب الفكرية والسياسية ينطلق في الجزائر : حراك فكري وسياسي يواكب تصاعد الحراك الشعبي المطالب بالتغيير في الجزائر. تاريخ الاسترداد 09 29 2019، من عربي 21:

<http://arabi21.com>

- صاحب الربيعي . (2010). الصراع والمواجهة بين المثقف والسياسي. دمشق: صفحات للدراسات والنشر
- صالح زباني، و مراد بن سعيد. (2018). الإخفاق النخبوي لمساعي التغيير السياسي في الجزائر. مجلة المفكر (12)
- عبد القادر زيغم . (2018). الحركات الاحتجاجية وآليات التعامل معها من قبل الأنظمة السياسية العربية (أطروحة دكتوراه). كلية الحقوق والعلوم السياسية، ، الجلفة: جامعة زيان عاشور.

عبد الوهاب الكيالي ، وآخرون. (1979). الموسوعة السياسية. بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
 عزة خليل. (2006). الحركات الاجتماعية في العالم العربي : دراسات عن الحركات الاجتماعية في مصر، السودان، الجزائر
 تونس، سوريا ، لبنان ، الأردن. تأليف سمير أمين (المحرر). القاهرة: مكتبة مدبولي.
 علاء اللامي. (18 جوان، 2011). المثقف العضوي والأخر الكوني بين غرامشي والعلوي. تاريخ الاسترداد 19 سبتمبر، 2019،
 من:

catid=&id=50259&view=article&https://www.almothaqaf.com/index.php?option=com_content
 Itemid=56&207

فاطمة بن يحي . (2016). دور الحركات الاحتجاجية في الجزائر. مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، 4(3).
 فاطيمة سايج . (2019). دور الفساد المالي والاداري في انبثاق الحراك الشعبي في الجزائر: دراسة عينة من المشاركين في
 الحراك الشعبي. مجلة التكامل الاقتصادي، 7(3).
 محمد السبيطلي. (2019). حراك الجزائر: أزمة النظام بين الاصلاح أو القطيعة. (معن نعناع، المحرر) دراسات(43).
 مسعود حجال. (2013). الحركات الاحتجاجية في جزائر اليوم: الفعل الاحتجاجي لدى الشباب البطال، تحليل لأحداث
 الجنوب - ورقلة -. مجلة مجتمع، تربية، عمل، 1(1).
 نبيل حليلو، و طارق مخنان. (2013). دور النخبة المثقفة في المجتمع. مجلة علوم الانسان والمجتمع، (7)
 نور الدين بكيس. (2013). قراءة سوسيولوجية في مسار الحركات الاحتجاجية بالمجتمعات العربية. دراسات اجتماعية،
 3(5).
 نور الدين بكيس. (2020). الحراك الشعبي الجزائري: النسخة المنقحة لثورات الربيع العربي. الجزائر: النشر الجامعي
 الجديد.

ثانيا- باللغة الأجنبية:

Dris Ait Hamadouche, L., & Dris, C. (2019). Le Face à Face Hirak -Pouvoir: La Crise de la
 Présentation. *L'année du Maghreb*, 2(21).
 Jaby, A. (2011). Protest Movements in Algeria: Case Analysis. Doha: Arab Center for
 Rsearch and Policy Studies.
 Ouaisa, R. (2021). Algeria: Between Transformation and Re-Configuration. Dans R.
 Ouaisa, F. Pannewick, & A. Strohmaier, *Re-Configurations: Contextualising
 Tranformation Processes and Lasting Crises in the Middle East and North Africa*.
 Marburg, Germany: Springer.